

الأنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2018)

The main activities of the bank and its role in stimulating economic growth in Algeria During the period (1990 – 2018)

جيلالي بن فرج عبد القادر^{1*}، خليفة منية²

¹ جامعة خميس مليانة، محور الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، a.djilalibenfredj@univ-dbk.m.dz

² جامعة خميس مليانة، mouniak520@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/07/30

تاريخ القبول: 2021/06/30

تاريخ الاستلام: 2021/04/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثيرات الأنشطة الرئيسية للبنك المتمثلة في تعبئة الودائع وعمليات منح القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). تم توظيف مجموعة من المتغيرات المستقلة كالتالي: C_GOV_t : نفقات الاستهلاك الحكومي، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة، OUV_t : الانفتاح التجاري، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، INF_t : معدل التضخم، $M2$: نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع. وتوظيف متغير تابع متمثل في: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج كممثل للنمو الاقتصادي ($PIBP_t$). أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لكل من القروض والودائع المصرفية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وكذلك وجود تأثير سلبي لكل من معدل التضخم والتراكم الخام من الأصول الثابتة على النمو الاقتصادي. وهذه النتائج جاءت متوافقة ومنسجمة مع النظرية الاقتصادية، أي أن الأنشطة المصرفية تشكل أداة فعالة لزيادة وتحفيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: ودائع مصرفية، قروض مصرفية، نمو اقتصادي، نظرية اقتصادية.

تصنيف JEL: 021؛ O47؛ c22؛ o55؛ E51

Abstract:

This study aims to determine the effects of the bank's main activities in mobilizing deposits and granting bank loans on the economic growth in Algeria during the period (1990-2018). A group of independent variables has been employed as follows: C_GOV_t : government consumption expenditures, $ABFF_t$: accumulation of crude for fixed assets, OUV_t : trade openness, DEP_t : total deposit growth rate, CRD_t : total bank loan growth rate, INF_t : inflation rate, $M2$: money supply growth in a broad sense.

The results of the study showed that there is a positive effect of both loans and bank deposits on the rate of growth of per capita output, as well as a negative impact of both the rate of inflation and the raw accumulation of fixed assets on economic growth. These results were compatible with economic theory, meaning that banking activities constitute an effective tool to increase and stimulate economic growth.

Keywords: bank deposits, bank credits, economic growth, economic theory.

Jel Classification Codes: 021, c22, O47, o55, E51

مقدمة:

إن العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي كانت محل أنظار و دراسة في الأدبيات الاقتصادية ، حيث أكدت هذه الدراسات المتتالية على أن النمو الاقتصادي يقتدر بوجود نظام مالي و مصرفي متطور ، تتمتع فيه الوساطة المالية بالكفاءة و القدرة على التخصيص الأمثل للموارد . ومع ذلك فإن البنوك لا تزال واحدة من المساهمين الرئيسيين في النظام المالي من خلال الوساطة وتوجيه الأموال بين مختلف الأعوان الاقتصاديين . (Marshall, I; Solomon, I.D; Onyekachi, O; , 2015, pp. 236-244)

يعتمد النمو الاقتصادي في الغالب على قطاع مصرفي فعال له دور مهم على تحويل الودائع إلى أصول مالية ويمكن له أيضا ضمان كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تحويل الودائع التي قاموا بجمعها إلى القطاعات المطلوبة من الاقتصاد .

ويعتبر الائتمان واحد من أكثر الآليات المهمة لتخصيص الموارد (Cecchetti, S; Schoenholtz, k; , 2011). لذا فإن هذا الأخير يعزز النشاط الاقتصادي وخاصة ائتمان القطاع الخاص هو الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي . هذا الأخير له دوراً محورياً في زيادة الاستثمار والتوظيف وتوفير الكفاءة والإنتاجية والتقليل من الفقر . وقد توصل (Akujuobi, A.B.C; Nwezeaku, N.C; , 2015, pp. 57-67) إلى نتيجة مفادها أن البنوك تؤدي دور الوساطة المتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض والحفظ الآمن للأشياء الثمينة ، وكذلك خلق المال وتشجيع الاستثمارات من خلال أنشطة الوساطة المصرفية .

وقد أوضح كل من (Adewole, Akinmulegun, Akinde, & Popoola, 2018, pp. 1711-1720) في دراستهما أن التمويل هو شرط أساسي للاستثمار وتحفيز الأنشطة الإنتاجية. وقد ذكر (Oluitan R, 2012, pp. 102-110) في دراسته أن الاقتصاديين الأوائل حددوا دور القطاع المصرفي في منح الائتمان لترويج وتحفيز الاستثمارات من خلال وظيفة الوساطة المالية لتعبئة المدخرات وتخصيصها الفعال في الاقتصاد ، والذي يساهم في النمو والتنمية الاقتصادية.

واعتمادا على ما سبق يمكن الجزم أن القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم له دور مهم للغاية في مجال تحفيز معدلات التنمية والنمو الاقتصادي لأي بلد ، من خلال توجيه الموارد الشحيحة من الوحدات الاقتصادية الفائضة إلى وحدات العجز الاقتصادية (منح الائتمان) ، على هذا النحو تشكل هذه الأنشطة جزءا من وجودها (Iwedi & Onuegbu, 2014, pp. 1684-1694) ومن هذا المنطلق يمكن معالجة الإشكالية التالية :

كيف تؤثر الأنشطة الرئيسية للبنك على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

- هناك تأثير فعال للودائع المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- للقروض المصرفية تأثير محدود على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

أهمية الدراسة :

تنبع من أهمية الائتمان المصرفي والودائع المصرفية في إحداث قفزة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي ، وكل محاولة لكبحه وتقييده وعرقلته ستحول دون تنفيذ المشاريع الاستثمارية الناجحة ، وتكون سلبية على معدلات النشاط الاقتصادي ،

وتتبع أهمية الدراسة كذلك من خلال تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاديات الحديثة حيث أصبح المحور الرئيسي في دعم عجلة النمو الاقتصادي و عامل رئيسي في خلق الثروة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تحليل العلاقة الموجودة بين القروض المصرفية والودائع كأ أنشطة رئيسية للبنك والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2018) ، ويتم ذلك من خلال نسبة توزيع القروض حسب آجالها وحسب القطاعات وكذلك حسب أصناف الودائع المصرفية ، ثم تحليل أثرها على النمو الاقتصادي .

منهج الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم والتعاريف ، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وهذا للتعرف على تطور القروض و الودائع بأنواعها في الجزائر ، كما تم اعتماد برمجية EViews 9 لتحليل الأنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة :

نتناول من خلال الجانب النظري للدراسة ، الأدبيات النظرية التي تربط التمويل والنمو الاقتصادي ، وكذا مختلف النظريات التي تناولت العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، وكذا نتناول الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين متغيرات التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي .

أولاً: العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي :

لقد تعددت وتباينت الدراسات والبحوث حول طبيعة العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي . تناولت الورقة البحثية للباحثين (Veton, Shawkat, Omer, & Aviral Kumar, 2019, pp. 1-19) الأثر الديناميكي لأداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في ثلاث عشرة دولة جنوب شرق أوروبا خلال الفترة 2000-2015، مع توظيف مجموعة من المتغيرات المستقلة على غرار رأس المال البشري والاستثمار بالإضافة إلى الانفتاح التجاري . تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ، مما يعني أن الكفاءة المصرفية تعد من بين المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي العام. علاوة على ذلك ، فإن الاستثمار ورأس المال البشري والتجارة المفتوحة كان له تأثير مهم أيضا . والخلاصة الرئيسية توصي الحكومات في البلدان المعنية بأن تعزز نظامهم المصرفي بسبب تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي .

كذلك تناول الباحثين (Rudra, Sasikanta, Shashikant, & Samadhan, 2014, pp. 1-24) من خلال ورقته البحثية في العلاقة طويلة المدى بين تطوير القطاع المصرفي ، تطوير سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في 26 من البلدان الآسيوية للفترة 1961-2012 . باستخدام تحليل المكون الرئيسي لبناء مؤشرات التنمية ونموذج الانحدار الذاتي ، تظهر الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأمد بين تنمية قطاع البنوك وتنمية سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي الموجودة في بلدان ARF . كما وجدت الدراسة بشكل فريد وجود السببية ثنائية الاتجاه بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي واتجاه السببية واحد من تطوير سوق الأوراق المالية إلى النمو الاقتصادي . ومع ذلك ، يكشف وجود روابط سببية أحادية الاتجاه أو ثنائية الاتجاه بين تنمية القطاع المصرفي وتنمية سوق الأوراق المالية .

تناول أيضا الباحثين (Muhamad & Mohd Azmi, 2012, pp. 35-47) من خلال هذه الورقة فحص العلاقات قصيرة وطويلة المدى بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في حالة إندونيسيا. باستخدام البيانات الفصلية (2003-2010)، تستخدم هذه الورقة نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، التأخر الموزع على الانحدار الذاتي (ARDL). تُظهر النتائج علاقة مهمة في الفترات القصيرة والطويلة الأمد بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي. كذلك استنتج (Shittu, 2012, pp. 2046-9578) من خلال دراسته وجود علاقة إيجابية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي.

أجرى أيضا الباحثين (Nwaeze, Michael, & wabekee, 2014, pp. 89-101) دراسة عن تأثير الوساطة المالية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2011 باستخدام تصميم بحث بحكم الواقع. وجد أن كلا من مجموع الودائع المصرفية والائتمان المصرفي له أثر إيجابي وواضح على النمو الاقتصادي. وجد الباحث (Rajeev & Adriana, 2003) أن وجود نظام مصرفي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين تخصيص رأس المال.

أوضح الاقتصادي الألماني (Schumpeter, 1952) بأن البنوك تقوم بتعبئة وتوجيه الأموال بكفاءة والتي توفر الائتمان اللازم لرواد الأعمال لتمويل الاستثمار في رأس المال المادي، واعتماد تقنيات الإنتاج الجديدة، وبالتالي، تحفيز الابتكار التكنولوجي وتمهيد الطريق لعملية الإنتاج الإبداعية.

بينما (Gurley & Shaw, 1967, pp. 257-268) و (Goldsmith, 1969)، و (Jayaratne & Strahan, 1996, pp. 639-670)، وما إلى ذلك، وجدوا أن التنمية المالية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الادخار، وتحسين الكفاءة التخصيصية للأموال القابلة للإقراض، وتشجيع تراكم رأس المال. في رأيهم الأسواق المالية المتطورة ضرورية للتقدم الاقتصادي العام والاقتصاديات الناشئة الأقل تطورا.

ثانياً: النظريات التي تناولت العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي :

يبدو أن وجود علاقة بين التمويل والنمو أمر لا جدال فيه كما فعل الكثير من الباحثين حول هذه القضية وأكدت بشكل إيجابي ما هو قابل للنقاش هو اتجاه السببية بين التمويل والنمو. عندما تتحول العلاقة السببية من التنمية المالية إلى النمو، فإنها تُعرف بأنها رائدة في العرض لأنها يعتقد أن أنشطة المؤسسات المالية تزيد من توفير الخدمات المالية مما يخلق النمو الاقتصادي (McKinnon, 1973) وبالمثل، عندما يؤدي النمو داخل الاقتصاد إلى زيادة في الطلب على الخدمات المالية وهذا يحفز التنمية المالية في وقت لاحق، يطلق عليه الفرضية التالية أو نظرية الطلب - التابع (Gurley & Shaw, 1967, pp. 257-268). هناك علماء آخرون يعتقدون أن السببية تعمل في كلا الاتجاهات (Demetriades & Hussein, 1996, pp. 387-411). بشكل عام لا يوجد إجماع بين الباحثين على حجم واتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، فالدراسات السابقة في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية :

1- الفرضية الرائدة - العرض :

يعتقد دعاة هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تعمل كأداة مفيدة لزيادة الإنتاجية لأي بلد. وهم يرون أن البلدان التي لديها نظام مصرفي متطور تميل إلى النمو بوتيرة أسرع (Bayoumi & Melander, 2008). وكذلك الدراسة المؤثرة التي أجراها (King & Levine, 1993, pp. 717-738) على سبعة وسبعون دولة متطورة ونامية أظهرت تراجع النمو عبر البلدان، حيث أظهرت النتائج أن التمويل لا يتبع النمو فقط أي يبدو أن التمويل مهم لقيادة النمو الاقتصادي. هذا للتوضيح بأن مزيد من الدعم للخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي.

2- فرضية الطلب – التابع :

على الرغم من الآراء المذكورة أعلاه ، فإن النمو الاقتصادي لا يرتبط أحياناً بالبنوك . حسب نظرية الطلب ، والنمو الاقتصادي هو عامل سببي للتنمية المصرفية . حسب المدافعين عن هذا التأكيد ، مع نمو القطاع الحقيقي ، فإن الطلب المتزايد على الخدمات المالية يحفز القطاع المالي (Gurley, J; Shaw, E, 1967, pp. 257-268)

وهذا يدعم في نفس الوقت الحجة التي قام عليها (Goldsmith, R. W, 1969) ، وذلك باستخدام وجهة نظر بديلة للتأكيد على دور تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي والبيانات من 35 دولة بين عامي 1860 و 1963 ، خلص تجريبياً إلى أن "هناك توازي بين التنمية الاقتصادية والمالية في المدى الطويل . " حول العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا ، وتشير الأدلة المستقاة من أعمال (Oluitan R. O., 2012) إلى أن النمو الاقتصادي يسبب التنمية المالية ، ولكن ليس العكس.

3- العلاقة السببية ثنائية الاتجاه :

يقول مؤيدو وجهة النظر هذه أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي . حيث أجرى (Demetriades, O. P; Hussein, A. K, 1996, pp. 387-411) دراسة على 16 دولة أقل نمواً بين عامي 1960 و 1990 باستخدام تحليل السلاسل الزمنية . ولاحظوا وجود علاقة طويلة الأجل لمؤشرات التنمية المالية والناتج المحلي الإجمالي للفرد في 13 دولة . ومع ذلك ، وجدوا السببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان وعكس السببية في ستة بلدان أخرى . كذلك استخدم (Odedokun, 1998) طريقة المربعات الصغرى العادية وذكرت درجة متفاوتة من آثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي لكل من المجموعات ذات الدخل المرتفع والمنخفض في البلدان النامية .

ثالثاً: الدراسات السابقة حول علاقة القروض المصرفية و النمو الاقتصادي :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القروض (الائتمان) المصرفية و النمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات تختلف باختلاف الدول والترات الزمنية المختارة للدراسة ، وجل الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي .

دراسة (Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman, Abdelraheem Osman, 2014, pp. 109-117) ، تم تطبيق نماذج (ARDL) كنهج للتكامل المشترك ، على بيانات السلاسل الزمنية السنوية من (1974-2012) للتحقيق في العلاقة بين ائتمان القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية . تم استخدام ستة متغيرات ، أهمها الناتج المحلي الإجمالي ، وائتمان القطاع الخاص (BF) ، والباقي متغيرات التحكم الأربعة الأخرى ، ودائع البنوك التجارية (DS) ، الإنفاق الحكومي (G) ، معدل التضخم (CPI) والانفتاح التجاري (OPE) . حيث وجدت الدراسة نتائج مختلفة عن نتائج الباحثين الآخرين ، حيث بينت أن هناك علاقة طويلة الأجل بين (BF) والنمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، (BF) لديها علاقة طويلة إيجابية وكانت العلاقة على المدى القصير ومرونة الناتج المحلي الإجمالي إلى (BF) (0.054) و (0.068) لفترة طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

دراسة (Ananzeh, Izz Eddien N, 2016, pp. 53-63) جاءت لدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن للقطاعات المختلفة للفترة التي تمتد من 1993 إلى 2014 . تم استخدام منهجيتين مختلفتين لنموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) واختبار Granger السبي ، يمكن استنتاج تقرير النتائج لعلاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتغيراته التوضيحية لـ إجمالي الائتمان المصرفي (TBC) ؛ الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة (CFA) ؛ الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة (CFI) ؛ بنك الائتمان لقطاع البناء (CFC) ؛ الائتمان المصرفي لقطاع السياحة (CFT) . ينجتم اختبار العلاقة السببية لجانجر علاقة سببية تنتقل من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة والصناعة في الاقتصاد الأردني . أيضاً هناك

علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي لقطاع البناء والتي تعد أهم القطاعات في هذا الاقتصاد .وعلاوة على ذلك ، تشير النتائج إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية المصرفية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في النمو الاقتصادي الأردني . دراسة (Abusharbeh, Mohammed T, 2017, pp. 2306-2316) ، تناولت هذه الدراسة تأثير بعض مؤشرات القطاع المصرفي (التسهيلات الائتمانية ، وصندوق المودعين ، وعدد الفروع ، وسعر الفائدة ،) على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات ربع سنوية من الفترة التجريبية من 2000 إلى 2015 . النتيجة تكشف أن القروض المصرفية ترتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي .هذا يدل على أن تنمية الصناعة المصرفية تميل إلى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني حسب حالة العرض الرائدة .ومع ذلك ، فإن معدل الفائدة ، ودائع العملاء وعدد من الفروع لم تفعل تأثير كبير على النمو الاقتصادي .وأخيرا ، فإن نتيجة هذه الورقة توفر درس مهم لصانعي السياسة في السلطة الفلسطينية: هناك فائدة حقيقية قوية من سياسة الائتمان المصرفي بسبب التأثير الكبير على الاقتصاد الفلسطيني .

رابعا : الدراسات السابقة حول علاقة الودائع المصرفية والنمو الاقتصادي :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الودائع المصرفية والنمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات تختلف باختلاف الدول و الفترات الزمنية المختارة للدراسة .

تناولت دراسة (Ehimare, 2012, pp. 103-111) التحقيق في دور البنوك في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي ، ووجدت أن البنوك التجارية لها دور مهم تلعبه في تكوين رأس المال في الاقتصاد النيجيري . هذا يعني أن البنوك التجارية لديها القدرة على زيادة تشكيل رأس المال في البلاد من خلال أنشطتها .البنوك التجارية لديها أيضا أدوار حيوية تلعبها في النمو الاقتصادي للبلاد . تظهر النتائج أيضا أن التزامات ودائع البنوك التجارية لها فقط تأثير فوري على تكوين رأس المال وليس على النمو الاقتصادي .ومع ذلك ، فإن نتائج البحث تدعم فكرة أن البنوك التجارية هي وكلاء لتشكيل كل من رأس المال والنمو الاقتصادي في البلاد . دراسة الدكتور (Aurangzeb, 2012, pp. 45-54) كانت حول التحقيق في مساهمات القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي لباكستان .تشير نتائج الانحدار إلى أن الودائع والاستثمارات والسلف والربحية وأرباح الفائدة لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في باكستان . تؤكد الدراسة أيضا العلاقة السببية ثنائية الاتجاه للودائع والسلف والربحية مع النمو الاقتصادي .

خامسا: تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 :

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر عبر السنوات، دفعت إلى قيام القطاع المصرفي بتوجيه قدر أكبر من الموارد لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص ، بهدف النهوض من التبعة الاقتصادية و المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة .

1- تطور القروض المقدمة للاقتصاد من حيث الأجل :

إن قيام البنوك التجارية بوظيفة التمويل للمشاريع الاستثمارية يتوجب عليها تنويع مصادر التمويل ، من حيث الأجل والقطاعات .

الجدول رقم (01) : القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك التجارية في الجزائر

للفترة (1990-2018) . الوحدة : مليار دج .

السنوات	القروض ق. أ.	القروض م. ط. أ.	مجموع القروض
1990	193,80	53,20	247,00
1991	260,70	65,20	325,90
1992	336,60	71,60	408,20
1993	156,70	62,50	219,20
1994	227,50	77,30	304,80
1995	465,50	99,00	564,50
1996	601,90	174,90	776,80
1997	449,80	291,50	741,30
1998	405,80	500,40	906,20
1999	552,10	598,60	1 150,70
2000	467,00	526,70	993,70
2001	513,30	564,38	1 077,68
2002	628,00	638,06	1 266,06
2003	773,60	605,90	1 379,50
2004	828,30	706,10	1 534,40
2005	923,30	853,11	1 776,41
2006	915,70	988,40	1 904,10
2007	1 026,10	1 177,60	2 203,70
2008	1 189,40	1 424,70	2 614,10
2009	1 320,50	1 764,70	3 085,20
2010	1 311,00	1 955,70	3 266,70
2011	1 363,00	2 361,70	3 724,70
2012	1 361,60	2 924,00	4 285,60
2013	1 423,40	3 731,10	5 154,50
2014	1 608,70	4 894,20	6 502,90
2015	1 710,60	5 564,90	7 275,50
2016	1 914,20	5 993,60	7 907,80
2017	2 298,00	6 579,90	8 877,90
2018	2 687,10	7 289,30	9 976,40

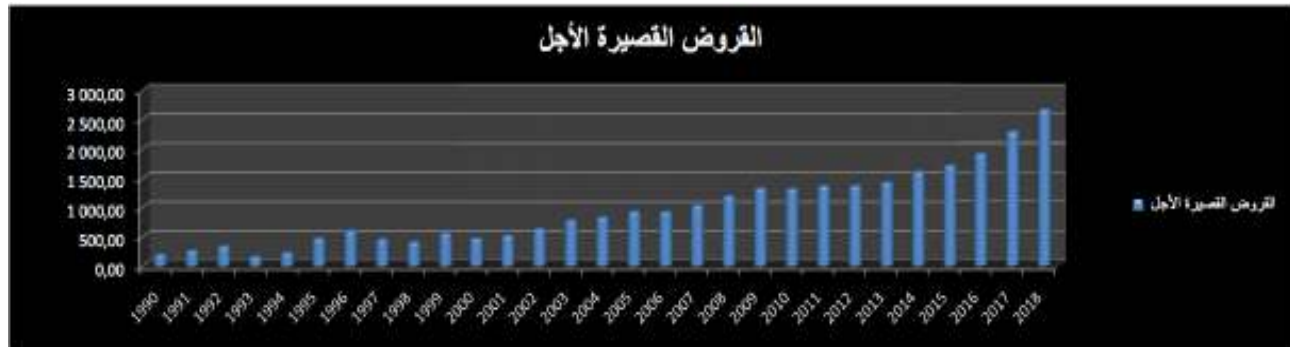
المصدر : إحصائيات بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2018

❖ القروض القصيرة الأجل :

شهدت القروض القصيرة الأجل تذبذبات ملحوظة تباينت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1990 – 2018 ، حيث سجلت أدنى قيمة لها 156.70 مليار دج سنة 1993 مقابل 336.60 مليار دج عام 1992 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 45.18 % سنة 1993 مقارنة بسنة 1992 ، ويعود سببه إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية حيث جمدت المصارف مبلغ 6340 مليار دج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة ، فضلا عن 696.5 مليار دج لصالح الحسابات المالية المشتركة المتأتمية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية (بوتيرة، 2012، صفحة 82) .

وتشير نتائج الجدول ارتفاع محسوس في القروض القصيرة الأجل ابتداء من سنة 2007 بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ، و هو ما سمح للدولة بالتوسع في القروض لأصحاب المشاريع و المؤسسات و دعم النمو . حيث انتقلت من 1026.10 مليار دج سنة 2007 إلى 2298.00 مليار دج سنة 2017 . أي بنسبة نمو بلغت 123.95 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2007 ، لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2018 بقيمة بلغت 2.687.10 مليار دج وهو ما يوضحه الشكل رقم (01) .

الشكل رقم (01) : تطور القروض القصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 (و: مليار دج)

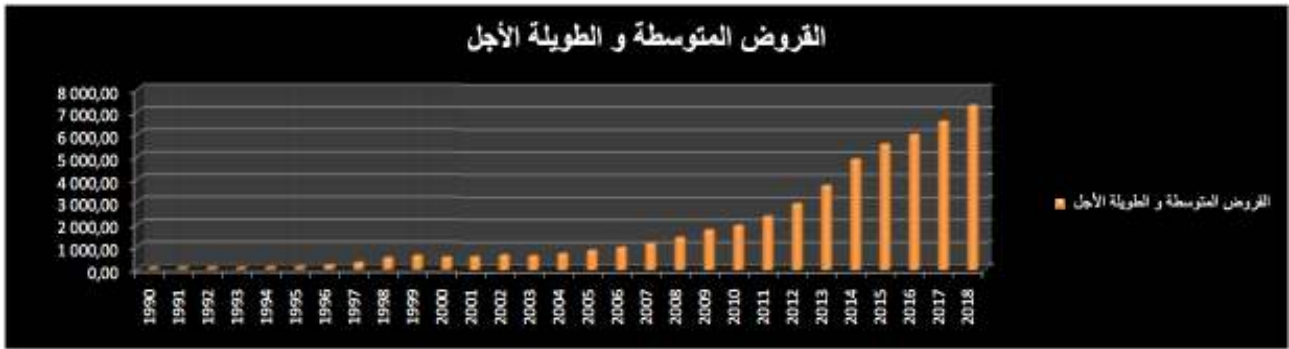


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

❖ القروض المتوسطة و الطويلة الأجل :

بالاعتماد على الشكل رقم (02) يتبين أن حجم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل عرفت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، حيث انتقلت من 53.2 مليار دج سنة 1990 إلى 7.289.30 مليار دج سنة 2018 . حيث سجلت أدنى قيمة عام 1993 بـ 62.50 مليار دج مقابل 71.60 مليار دج عام 1992، أي بنسبة انخفاض بلغت 12.7% عام 1993 مقارنة بسنة 1992، بسبب تحديد بنك الجزائر سقفها لمجموع القروض التي تمنحها المصارف ، والتي لا يمكن أن تتجاوز 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و 60 % بالنسبة للقروض الطويلة الأجل (عماري، 2015، صفحة 120) . كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع هذا النوع من القروض حيث ارتفعت من 5564.00 مليار دج عام 2015 إلى 6579.00 مليار دج عام 2017 لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2018 بقيمة 9976.40 مليار دج . أي بنسبة نمو بلغت 37.12 % عام 2018 مقارنة بـ سنة 2015 .

الشكل(02) : تطور القروض المتوسطة والطويلة الأجل في الجزائر خلال فترة 1990-2018(و: مليار دج)

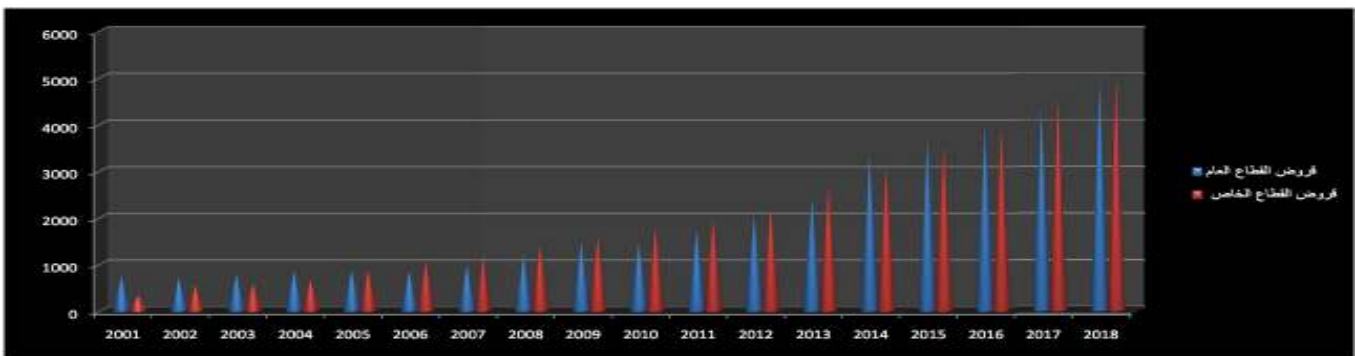


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

2- تطور القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات : خلال الفترة 2001-2018 :

لقد عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد منذ بداية التسعينات ، و قد تم توزيعها بين القطاعين العام و الخاص حسب ما يبينه الشكل رقم (03) .

الشكل (03) : توزيع القروض بين القطاعين العام و الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2018



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02) أدناه

الجدول رقم (02): توزيع القروض المصرفية حسب القطاعين العام والخاص في الجزائر للفترة (2001-2018)
 الوحدة : مليار دج .

السنوات	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص
1990		
1991		
1992		
1993		
1994		
1995		
1996		
1997		
1998		
1999		
2000		
2001	740,087	337,612
2002	715,834	550,208
2003	791,694	587,78
2004	859,657	674,731
2005	882,5	896,4
2006	848,4	1055,7
2007	989,3	1214,4
2008	1202,2	1411,9
2009	1485,9	1599,2
2010	1461,4	1805,3
2011	1742,3	1982,4
2012	2040,7	2244,9
2013	2434,3	2720,2
2014	3382,9	3120
2015	3689	3586,6
2016	3952,8	3955
2017	4311,8	4566,1
2018	4943.6	5032.6

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2018 .

تشير نتائج الشكل (03) أعلاه أن هناك تفاوت في توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص مع حصول القطاع العام على أعلى نسبة قروض خلال الفترة (2001-2004) حيث حصل على 740.087 مليار دج مقابل 337.612 مليار دج لصالح القطاع الخاص خلال سنة 2001 ، وظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام في الزيادة خلال الفترة (2001-2004) ، حيث بلغت نسبة نمو 15.16 % عام 2004 مقارنة بسنة 2001 . لتبدأ في التراجع لصالح القطاع الخاص ابتداء من سنة 2005 بسبب مساهمة الحكومة في خلق مؤسسات دعم و تشغيل الشباب مثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي بدأ يقدم القروض للبطالين أصحاب المشاريع وكذلك مؤسسة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وذلك لتكريس دور اقتصاد السوق ، حيث انتقل حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 1055.70 مليار دج عام 2006 إلى 4566.10 مليار دج عام 2017 أي بنسبة نمو قدرت بـ 332.5 % عام 2017 مقارنة بسنة 2006 وهي نسبة جد معتبرة وتوضح الدور الذي توليه الدولة للقطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي .

3- تحليل تطور الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018 :

أ- تطور هيكل الودائع :

يعتبر نشاط تجميع الودائع والموارد من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية ، وقد عرف هذا الأخير نموا معتبرا خلال سنة 2011 بلغ حوالي 15.7 % . ويوضح الجدول رقم (03) تطور كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018 .

الجدول رقم (03) : توزيع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في القطاع البنكي الجزائري للفترة (1990-2018)

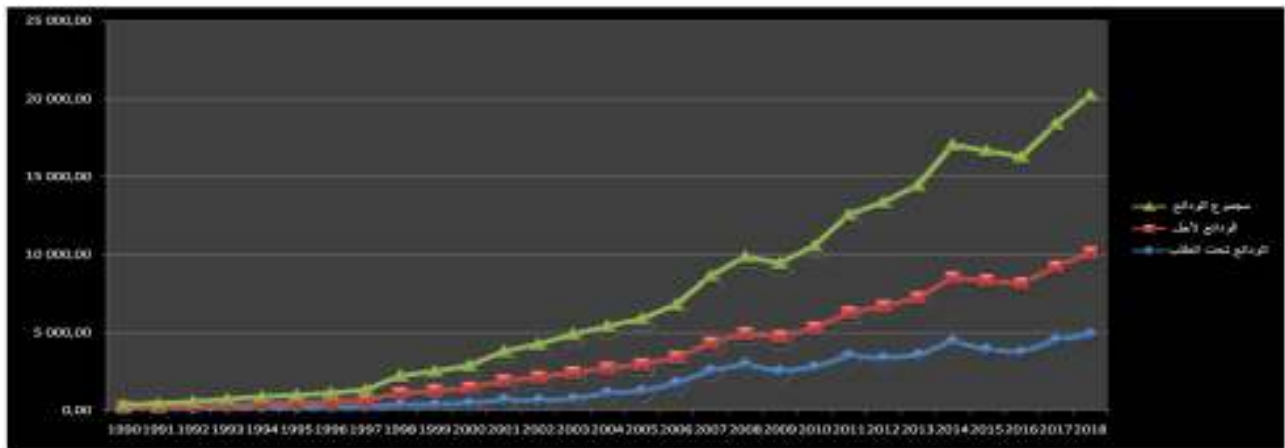
الوحدة بالقيم : مليار دج

السنات	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	مجموع الودائع
1990	105,55	72,92	178,47
1991	133,11	90,28	223,39
1992	140,84	146,18	287,02
1993	188,93	180,52	369,46
1994	196,45	247,68	444,13
1995	210,78	280,46	491,23
1996	234,03	325,96	559,99
1997	254,83	409,95	664,78
1998	347,57	766,09	1 113,66
1999	368,38	884,17	1 252,54
2000	467,50	974,35	1 441,85
2001	661,40	1 235,00	1 896,40
2002	642,17	1 485,20	2 127,37
2003	718,91	1 724,00	2 442,91
2004	1 127,92	1 577,45	2 705,37
2005	1 220,36	1 724,17	2 944,54
2006	1 750,40	1 649,80	3 400,20
2007	2 560,80	1 761,00	4 321,80
2008	2 946,90	1 991,00	4 937,90
2009	2 502,09	2 228,90	4 730,99
2010	2 763,70	2 524,30	5 288,00
2011	3 495,80	2 787,70	6 283,50
2012	3 356,80	3 331,50	6 688,30
2013	3 537,50	3 691,70	7 229,20
2014	4 434,80	4 083,70	8 518,50
2015	3 891,70	4 443,40	8 335,10
2016	3 732,20	4 409,30	8 141,50
2017	4 499,00	4 708,50	9 207,50
2018	4880.50	5232.60	10113.10

المصدر : النشرات الإحصائية لبنك الجزائر من 1990 إلى 2018 .

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم 03 من خلال الشكل أدناه

الشكل رقم (04) : توزيع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في القطاع البنكي الجزائري للفترة (1990-2018)



المصدر : النشرات الإحصائية لبنك الجزائر من 1990 إلى 2018 . الوحدة بالقيم : مليار دج.

تشير نتائج الشكل رقم 04 أن هناك نموا كبيرا في الودائع الكلية بين سنتي 2000 و 2011 ، فبلغت قيمتها سنة 2011 حوالي 6.283.50 مليار دج ، بعد ما كانت تقدر بـ 1.441.85 مليار دج سنة 2000 . إذ تجاوز معدل نموها 360 % ، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها :

✓ استقرار الودائع في قطاع النفط والغاز . - زيادة الودائع بالعملات الصعبة الأجنبية . - زيادة ودائع القطاع الخاص .

كما توضح نتائج الشكل أعلاه كذلك أن معدل نمو هذه الودائع انخفض بشكل ملفت خلال سنوات من 2001 إلى 2004 وهذا راجع إلى ضعف الثقة في البنوك الجزائرية نتيجة إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري . لكن بعد سنة 2006 بدأ معدل نمو الودائع في تحسن طفيف نتيجة ارتفاع أسعار الجباية البترولية . ويظهر أيضا الشكل رقم 04 أن حجم الودائع لأجل متقاربة إلى حد بعيد من الودائع الجارية خلال الفترة من 1990 إلى غاية سنة 2000 . وابتداء من سنة 2001 بدأ النمو في حجم الودائع لأجل بنسبة كبيرة مقارنة بالودائع الجارية ، وهذا ما يسمح للبنوك من إمكانية التوسع في منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02 .

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين الأنشطة الرئيسية للبنك و النمو الاقتصادي في الجزائر :

بالاعتماد على الدراسات والأبحاث السابقة يعطى نموذج الدراسة المراد تقديره على النحو التالي:

$$PIBP_t = f(CRD_t, DEP_t, ABFF_t, INF_t, C_GOV_t, OUV_t, M2, \varepsilon_t)$$

وتتمثل مغريات الدراسة في: $PIBP_t$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، C_GOV_t : نمو نفقات الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية (النمو السنوي)، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OUV_t : الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، INF_t : معدل التضخم، $M2$: نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع ε_t : حد الخطأ.

في هذا الجزء تم إجراء اختبارات متعددة تتعلق باختبار استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك (Cointegration) Test ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات .

أولاً: اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك:

1- اختبارات الاستقرار:

بما أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعد الاستقرار وذلك لاحتوائها على جذر الوحدة ، حيث أن افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلا على جذر الوحدة في النماذج القياسية يؤدي إلى وجود ارتباط زائف وبالتالي مشاكل التحليل القياسي ، لذا سيتم إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن ، وتحديد درجة تكاملها قبل إجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ .

يلخص الجدول الموالي مختلف نتائج اختبارات الاستقرار لمغريات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (AugmentedDickey-Fuller test statistic) (ADF) في المستوى وفي الفرق الأول.

الجدول رقم (04): اختبارات الاستقرار لمغيرات الدراسة

المتغيرات	الاستقرارية في المستوى		
	بثابت فردي واتجاه	بثابت فردي	بدون ثابت واتجاه
PIBP	0.4680	0.1111	0.3189
CRD	0.0001	0.0000	0.0016
DEP	0.0004	0.0016	0.0197
INF	0.0029	0.0030	0.0017
ABFF	0.0624	0.0168	0.0083
OUV	0.8518	0.4473	0.7608
M2	0.0022	0.0019	0.0485
c-gov	0.0125	0.0030	0.0138
الاستقرارية في الفرق الأول			
المتغيرات	بثابت فردي واتجاه	بثابت فردي	بدون ثابت واتجاه
PIBP	0.0008	0.0002	0.0000
CRD	0.0000	0.0000	0.0000
DEP	0.0000	0.0000	0.0000
INF	0.0001	0.0000	0.0000
ABFF	0.0000	0.0000	0.0000
OUV	0.0026	0.0004	0.0000
M2	0.0000	0.0000	0.0000
c-gov	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 09

تشير نتائج اختبارات الاستقرار في المستوى (في نموذج بثابت فردي واتجاه ، بثابت فردي ، بدون ثابت فردي واتجاه) أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات في غالبية النماذج أكبر من حد المعنوية 0.05 (أو 0.1). بينما بعد إجراء اختبارات الاستقرار في الفروقات الأولى تبين أن كل السلاسل الزمنية مستقرة في الفروقات الأولى في كافة النماذج عند حد معنوية 0.05 ، حيث كان أن الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات أقل من حد المعنوية 0.05. وبالتالي يتضح من نتائج الاستقرار المبين أعلاه أن كل السلاسل الزمنية أو المتغيرات $PIBP_t$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، C_GOV_t : نمو نفقات الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية (النمو السنوي) ، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OUV_t : الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، INF_t : معدل التضخم، $M2$: نمو المعروض النقدي. بمفهومه الواسع ، متكاملة من الدرجة الأولى أي أنها $I(1)$. إن استقرار السلاسل الزمنية في الفروقات الأولى يجعل هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية.

2- اختبار التكامل المشترك:

مما سبق من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يتضح أنها جميعا متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مما يجعل هناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وباقي متغيرات الدراسة، ولغرض اختبار وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه نستعمل اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك، حيث تم تحديد درجة التأخير المناسبة اعتمادا على أقل قيمة لمعيار أكايك وشوارتز ومختلف المعايير الأخرى وقد تبين أن درجة تأخير المناسبة هي (P=2) كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار درجة التأخير المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DPIBP DINP DDEP DCRD DOUV DC_GOV DM2 DABFF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/22/20 Time: 14:05						
Sample: 1990 2018						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-710.2201	NA	1.36e+14	55.24770	55.63481	55.35917
1	-621.8564	115.5526	2.65e+13	53.37357	56.85753	54.37682
2	-465.4283	108.2964*	1.33e+11*	46.26371*	52.84452*	48.15875*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 09

تم استخدام طريقة جوهانسون وجوسليوس التي تستخدم في نموذج مكون من أكثر من متغيرين ، لأنها تستخدم في دراسة الأثر المتبادل بين المتغيرات ، ومن أجل تأكيد وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، يوضح الجدول أدناه نتيجة اختبار الأثر λ_{trace} واختبار القيم المميزة العظمى λ_{max} لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات موضع الدراسة .

الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 07/20/20 Time: 21:14
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIBP INF DEP CRD OUV C_GOV M2 ABFF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995622	340.9688	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.954945	194.3268	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.734192	110.6300	95.75366	0.0032
At most 3 *	0.618707	74.85553	69.81889	0.0187
At most 4 *	0.571476	48.82250	47.85613	0.0404
At most 5	0.437039	25.94248	29.79707	0.1304
At most 6	0.223825	10.42976	15.49471	0.2491
At most 7	0.124456	3.588581	3.841466	0.0582

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995622	146.6421	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.954945	83.69675	46.23142	0.0000
At most 2	0.734192	35.77450	40.07757	0.1411
At most 3	0.618707	26.03303	33.87687	0.3187
At most 4	0.571476	22.88001	27.58434	0.1787
At most 5	0.437039	15.51272	21.13162	0.2546
At most 6	0.223825	6.841180	14.26460	0.5081
At most 7	0.124456	3.588581	3.841466	0.0582

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 09

توضح نتائج إختباري الأثر والقيم المميزة العظمى في الجدول رقم (6) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى دلالة 5% ، وحيث إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الإختبار والقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة بمستوى معنوية 5% ، وبذلك يتضح أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج متكامل تكاملا مشتركا مع كل من : C_GOV_t : نمو نفقات الاستهلاك الحكومي كنسبة مؤوية (النمو السنوي)، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OUV_t : الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، INF_t : معدل التضخم، $M2$: نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع ، وتعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج و : C_GOV_t : نمو نفقات الاستهلاك الحكومي كنسبة مؤوية (النمو السنوي)، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OUV_t : الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات . لذا ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لغرض تقدير الآثار القصيرة والطويلة بين هذه المتغيرات.

ثانيا : نتائج اختبار السببية (غرانجر) Granger Causality Test :

يستخدم هذا الاختبار لفحص وجود علاقة سببية بين متغيرين ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F ، فقبول فرضية العدم حالة ما إذا كانت قيمة P الإحصائية F أكبر من 0.05 ، ورفض فرضية العدم إذا كانت قيمة P الإحصائية F أصغر من 0.05 .

الجدول رقم (07): نتائج اختبار السببية .

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/22/20 Time: 09:55			
Sample: 1990 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause PIBP	27	0.84912	0.4413
PIBP does not Granger Cause INF		1.64785	0.2153
DEP does not Granger Cause PIBP	27	0.19938	0.8207
PIBP does not Granger Cause DEP		1.27859	0.2983
CRD does not Granger Cause PIBP	27	5.14361	0.0147
PIBP does not Granger Cause CRD		1.66984	0.2113
OUV does not Granger Cause PIBP	27	0.19000	0.8283
PIBP does not Granger Cause OUV		1.07102	0.3599
C_GOV does not Granger Cause PIBP	27	1.17657	0.3270
PIBP does not Granger Cause C_GOV		0.90481	0.4192
M2 does not Granger Cause PIBP	27	0.66379	0.5249
PIBP does not Granger Cause M2		0.15681	0.8558
ABFF does not Granger Cause PIBP	27	3.56516	0.0456
PIBP does not Granger Cause ABFF		5.87741	0.0090
DEP does not Granger Cause INF	27	1.18197	0.3254
INF does not Granger Cause DEP		2.19553	0.1351
CRD does not Granger Cause INF	27	0.71432	0.5005
INF does not Granger Cause CRD		1.03754	0.3710
OUV does not Granger Cause INF	27	1.99319	0.1601
INF does not Granger Cause OUV		3.08433	0.0660
C_GOV does not Granger Cause INF	27	2.11867	0.1441
INF does not Granger Cause C_GOV		0.39126	0.6808
M2 does not Granger Cause INF	27	0.56811	0.5747
INF does not Granger Cause M2		2.37151	0.1168
ABFF does not Granger Cause INF	27	0.27126	0.7649
INF does not Granger Cause ABFF		0.28776	0.7527
CRD does not Granger Cause DEP	27	2.23555	0.1307
DEP does not Granger Cause CRD		0.27316	0.7635
OUV does not Granger Cause DEP	27	1.64028	0.2168
DEP does not Granger Cause OUV		2.50210	0.1049
C_GOV does not Granger Cause DEP	27	0.20409	0.8169
DEP does not Granger Cause C_GOV		0.84758	0.4420
M2 does not Granger Cause DEP	27	0.16723	0.8471
DEP does not Granger Cause M2		0.23641	0.7914
ABFF does not Granger Cause DEP	27	2.72496	0.0876
DEP does not Granger Cause ABFF		0.27710	0.7606
OUV does not Granger Cause CRD	27	0.55471	0.5821
CRD does not Granger Cause OUV		2.95534	0.0730

C_GOV does not Granger Cause CRD	27	0.84408	0.4434
CRD does not Granger Cause C_GOV		0.49040	0.6154
M2 does not Granger Cause CRD	27	1.46872	0.2519
CRD does not Granger Cause M2		1.30027	0.2926
ABFF does not Granger Cause CRD	27	0.68963	0.5122
CRD does not Granger Cause ABFF		2.55067	0.1094
C_GOV does not Granger Cause OUV	27	0.99138	0.3870
OUV does not Granger Cause C_GOV		1.06564	0.3616
M2 does not Granger Cause OUV	27	0.06666	0.9451
OUV does not Granger Cause M2		4.31438	0.0203
ABFF does not Granger Cause OUV	27	2.77555	0.0842
OUV does not Granger Cause ABFF		1.21802	0.3100
M2 does not Granger Cause C_GOV	27	1.52502	0.2397
C_GOV does not Granger Cause M2		0.36182	0.7005
ABFF does not Granger Cause C_GOV	27	0.64177	0.5359
C_GOV does not Granger Cause ABFF		0.07008	0.9204
ABFF does not Granger Cause M2	27	0.37755	0.6999
M2 does not Granger Cause ABFF		1.57925	0.2206

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 09

تشير نتائج إختبار السببية في الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أقل من 0.05 للعلاقة المتجهة من المتغيرة CRD_t :معدل نمو إجمالي القروض المصرفية إلى المتغيرة PIBP ، وهذا معناه أن CRD_t يسبب PIBP حيث قدرت قيمة الإحتمال (0.0147) . أما في الحالة العكسية المتجهة من PIBP إلى CRD_t يلاحظ أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أكبر من 0.05 وهذا يعني أن PIBP لا يسبب CRD_t . حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.2113) . وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على أن أنشطة البنوك والمتمثلة في تقديم القروض لها أثر إيجابي على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي . وهذا يتوافق مع فرضية العرض الرائدة التي تؤكد على أن الأنشطة المصرفية والمتمثلة في منح التمويل يساهم في زيادة إنتاجية البلد .

تشير نتائج اختبار السببية أيضا أن الوساطة المصرفية والمتمثلة في جذب الودائع لا تسبب النمو الاقتصادي ، وكذلك النمو الاقتصادي لا يسبب دعم أنشطة الوساطة المصرفية والمتمثلة في جذب الودائع ، حيث بلغت قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC (0.8207) و (0.2983) على التوالي وهي أكبر من حد المعنوية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية. والتي تؤكد على أن أنشطة البنوك والمتمثلة في جذب الودائع لا تشجع النمو الاقتصادي .

وتشير نتائج اختبار السببية كذلك في الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أقل من 0.05 للعلاقة المتجهة من المتغيرة ABFF إلى المتغيرة PIBP ، وهذا معناه أن ABFF يسبب PIBP . أما في الحالة العكسية المتجهة من PIBP إلى ABFF يلاحظ أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أقل من 0.05 وهذا يعني أن PIBP يسبب ABFF . ومنه نستنتج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين PIBP و ABFF .

وكذلك تشير نتائج اختبار السببية أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أقل من 0.05 للعلاقة المتجهة من المتغيرة OUV إلى المتغيرة M2 ، وهذا معناه OUV يسبب M2 . أما في الحالة العكسية المتجهة من M2 إلى OUV يلاحظ أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية F- STATISTIC أكبر من 0.05 وهذا يعني أن M2 لا يسبب OUV .

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ Estimation du modèle à correction d'erreur

بعد التأكد من السلاسل الزمنية للمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق ، ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملا مشتركا ، عليه ينبغي أن تخطى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج ، ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ الشكل التالي :

$$\Delta y_{1,t} = \alpha_1 (y_{2,t-1} - \beta \cdot y_{1,t-1}) + \varepsilon_{1,t}$$

$$\Delta y_{2,t} = \alpha_2 (y_{2,t-1} - \beta \cdot y_{1,t-1}) + \varepsilon_{2,t}$$

1- نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل):

وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد وباقي المتغيرات يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ يؤدي إلى تحسين إمكانية توقع اتجاه معدل النمو في الجزائر، الاقتصادي (Jones et Joulfaiian, 1991) قد أشار إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل. وباستخدام نموذج VECM يمكن استنتاج صيغة متجه التكامل المشترك كما هو موضح في الجدول على النحو التالي:

الجدول (08): تقديرات متجه التكامل المشترك

Vector Error Correction Estimates Date: 07/20/20 Time: 22:47 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []	
Cointegrating Eq:	CoIntEq1
PIBP(-1)	1.000000
INF(-1)	-0.474703 (0.01152) [-41.2132]
DEP(-1)	0.167808 (0.00869) [19.3134]
CRD(-1)	0.045407 (0.00615) [7.38036]
OUV(-1)	0.361087 (0.01260) [28.6591]
C_GOV(-1)	0.510974 (0.03203) [15.9535]
M2(-1)	0.245826 (0.01491) [16.4818]
ABFF(-1)	-0.931030 (0.01794) [-51.8941]
C	-22.69017

(Standard errors in () & t-statistics in [])

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 09

تشير نتائج المعادلة أعلاه أن المعاملات معنوية من خلال اختبار ستيودنت باستثناء معامل معدل التضخم وكذلك معدل تراكم رأس المال هذا من جهة، ومن جهة ثانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تبدي سلوكا متشابها. كما نلاحظ من خلال نتائج تقدير النموذج في المدى الطويل أن إشارات المعالم جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير النتائج المتحصل عليها أن :

- القروض المصرفية لها تأثير إيجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة القروض المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.045407 وحدة. تشير النتيجة الإيجابية لمعدل الإقراض المصرفي إلى التسهيلات المقدمة إلى المقترضين في الجزائر للحصول على الأموال للقيام بالمشاريع الاستثمارية. فزيادة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات والقطاعات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وهو ما ينعكس بدوره على زيادة نصيب الفرد من الدخل كما هو مقترح من ناحية النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) .

- الودائع المصرفية لها تأثير جد إيجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة الودائع المصرفية بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.167808 وحدة. وفقا للنموذج النظري "لهارود دومار" هو أن زيادة المدخرات تؤدي إلى التوسع في الائتمان والاستثمار والذي يؤدي في نهاية المطاف لزيادة الناتج الاقتصادي. هذا يعني أن البنوك في الجزائر تقوم بتحويل المدخرات بكفاءة إلى الائتمان الموجه للأغراض الإنتاجية وهو ما يساهم في تحسين نصيب الفرد من الناتج .

- التراكم الخام من الأصول الثابتة له تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد، فزيادة الأصول الثابتة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل نصيب الفرد بـ 0.931030 وحدة. وهذا يدل على أن توفر الأصول الرأسمالية الثابتة وعدم استخدامها في العملية الإنتاجية تصبح معرقة لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي تعتبر فرصة ضائعة لزيادة الدخل الوطني وهو ما ينعكس سلبا على نصيب الفرد .

- معاملات التضخم لها تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد، فزيادة معدلات التضخم بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في مستوى نصيب الفرد من الناتج بـ 0.474703 وحدة. فزيادة معدلات التضخم في الجزائر يعود بالسلب على الاستثمار نتيجة ارتفاع أسعار تكلفة الوسائل الإنتاجية والاستهلاكية وهو ما يثبط عملية التنمية وبالتالي انخفاض الناتج الوطني وهو ما ينعكس سلبا على متوسط نصيب الفرد من الناتج .

- الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على نمو معدل نصيب الفرد، فزيادة الانفتاح التجاري وعلى رأسه الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.361087 وحدة. فزيادة الصادرات في الجزائر وعلى رأسها قطاع المحروقات قد ساهم بنسبة كبيرة في الحصول على العملة الصعبة وهو ما أدى إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الدخل الوطني والذي انعكس بالإيجاب على تحسين نصيب الفرد من الدخل.

- نفقات الاستهلاك الحكومي لها تأثير جد إيجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة الاستهلاك الحكومي بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.510974 وحدة .

- نمو المعروض النقدي له تأثير إيجابي على نمو معدل نصيب الفرد، فزيادة نمو المعروض النقدي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.245826 وحدة، فزيادة نمو المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني والذي ينعكس إيجابيا على نصيب الفرد من الدخل .

2- تقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ (علاقة في المدى قصير):

أوضحت النتائج كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$D(PIBP(-1))_t = -0.106626ECM_t - 0.713565D(PIBP)_{t-1} - 0.022903D(INF)_{t-1} + 0.005617D(DEP)_{t-1} + 0.037551D(CRD)_{t-1} - 0.037015D(OUV)_{t-1} + 0.084163D(C_GOV)_{t-1} - 0.012359D(M2)_{t-1} - 0.005799D(ABFF)_{t-1} + 0.138380$$

$$R - squared = 0.583666, \quad Adj. R - squared = 0.363254, \quad F - sts = 2.648068$$

يتبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وبين كل من : نمو نفقات الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية (النمو السنوي) (C_GOV_t) ، تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($ABFF_t$) ، الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (OUV_t) ، معدل نمو إجمالي الودائع (DEP_t) ، معدل نمو إجمالي القروض المصرفية (CRD_t) ، معدل التضخم (INF_t) ، نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع ($M2$) .

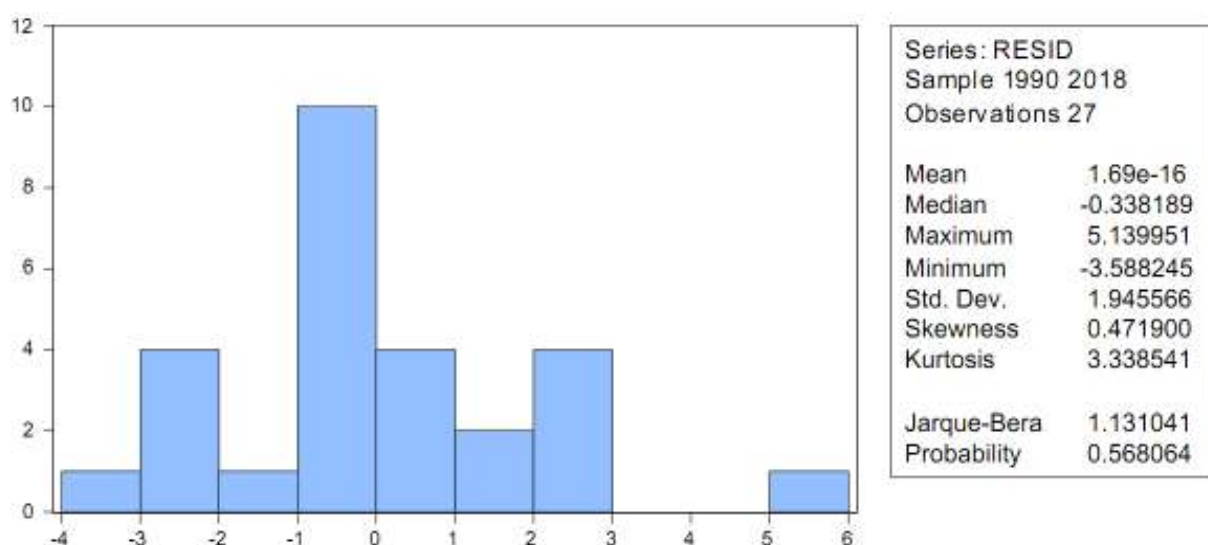
من خلال اختبار فيشر كانت جميع المعاملات لها تأثير كبير في النموذج لأن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولة أي أن: $F_{call}=2.648068 > F_{tab}=2.57$ مما يعني صلاحية النموذج المقدر، كما دلت نتائج التقدير أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة فمن خلال معامل التحديد المصحح نجد أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 36.32% من تغيرات معدل نمو نصيب الفرد، كما أوضحت كذلك أن إشارات المعاملات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث نجد أن : بالنسبة لمعامل حد تصحيح الخطأ أن قيمته بلغت (-0.106626) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل نمو نصيب الفرد نتيجة انحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، حيث كانت نتيجة إشارته سالبة وهو ما يتوافق مع أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون الذي يشترط أن يكون هذا المعامل سالبا وهو ما يؤكد صحة النموذج المقدر. كما يدل على أن معدل نمو نصيب الفرد يصحح من قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (10.66%)، بمعنى أنه في الأجل القصير قد يختل التوازن في العلاقة بين متغير نصيب الفرد وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى فعندما ينحرف نصيب الفرد خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (10.66%) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن .

رابعا: اختبار صلاحية النموذج المقدر:

1- اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:

يشير هذا الاختبار إلى قبول فرضية العدم بطبيعية الأخطاء ورفض الفرضية البديلة إذا كان الاحتمال المقابل له أكبر من حد المعنوية 0.05 وكما هو مبين أدناه في الجدول التالي.

جدول رقم (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 09

تشير إحصائية التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.568064 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % ، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

جدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي

VEC Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: residuals are multivariate normal Date: 07/21/20 Time: 10:16 Sample: 1990 2018 Included observations: 27				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.228918	0.235815	1	0.6272
2	-0.658844	1.953336	1	0.1622
3	-0.098641	0.043785	1	0.8343
4	-0.193967	0.169305	1	0.6807
5	-0.325411	0.476516	1	0.4900
6	0.530935	1.268514	1	0.2600
7	0.057614	0.014937	1	0.9027
8	-1.095005	5.395660	1	0.0202
Joint		9.557870	8	0.2974
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.639685	0.460346	1	0.4975
2	2.725564	0.084730	1	0.7710
3	2.696282	0.103775	1	0.7473
4	2.165291	0.783831	1	0.3760
5	2.135275	0.841219	1	0.3590
6	3.762866	0.654710	1	0.4184
7	2.185223	0.746844	1	0.3875
8	3.380298	0.162705	1	0.6867
Joint		3.838159	8	0.8714
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.696161	2	0.7060	
2	2.038066	2	0.3609	
3	0.147560	2	0.9289	
4	0.953136	2	0.6209	
5	1.317735	2	0.5174	
6	1.923224	2	0.3823	
7	0.761781	2	0.6833	
8	5.558365	2	0.0621	
Joint	13.39603	16	0.6436	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 09

2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Correlation LM Test:

من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM-Serial Correlation VEC-RESIDUAL عند مختلف درجات التأخير كانت نتيجة الاحتمال المقابل له أكبر من حد المعنوي 0.05، ما عدا عند درجة تأخير (P=3) وجدنا أن إحصائية الاختبار LM-Stat=107.6366 والاحتمال المقابل يساوي Prob=0.0005 وهو أقل من حد المعنوية 5%، ومنه نرفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة ونقبل الفرضية البديلة بوجود ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الأولى، والجدول رقم 8 يظهر نتائج هذا الاختبار عند مختلف درجات التأخير.

جدول رقم (11): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Test		
Null Hypothesis: no serial correlation at l		
Date: 07/20/20 Time: 22:08		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 27		
Lags	LM-Stat	Prob
1	62.76598	0.5202
2	69.15591	0.3076
3	107.6366	0.0005
4	73.01470	0.2060
5	83.74991	0.0494
6	72.60345	0.2156
7	74.80772	0.1674
8	66.19134	0.4012
Probs from chi-square with 64 df.		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 09

3- اختبار سلسلة عدم التجانس (عدم ثبات التباين) :

يشير هذا الاختبار على أنه إذا كانت احتمالية CHI-sq أكبر من حد المعنوية 0.05 ، نقبل الفرضية الصفرية ، وبالتالي نقول أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس . كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (12): اختبار عدم التجانس.

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 07/20/20 Time: 23:58					
Sample: 1990 2018					
Included observations: 27					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
307.8891	294	0.2771			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(14,12)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.322364	0.407759	0.9439	8.703835	0.8495
res2*res2	0.336595	0.434893	0.9302	9.088071	0.8254
res3*res3	0.340351	0.442249	0.9263	9.189473	0.8187
res4*res4	0.830107	4.188044	0.0087	22.41288	0.0705
res5*res5	0.391249	0.550892	0.8568	10.56372	0.7199
res6*res6	0.516925	0.917205	0.5663	13.95698	0.4529
res2*res1	0.746267	2.520984	0.0581	20.14920	0.1255
res3*res1	0.256296	0.295390	0.9836	6.920002	0.9378
res3*res2	0.698419	1.985024	0.1204	18.85732	0.1705
res4*res1	0.570102	1.136684	0.4164	15.39274	0.3518
res4*res2	0.669786	1.738573	0.1715	18.08421	0.2030
res4*res3	0.767855	2.835138	0.0390	20.73210	0.1087
res5*res1	0.493011	0.833510	0.6316	13.31129	0.5022
res5*res2	0.410568	0.597042	0.8225	11.08534	0.6793
res5*res3	0.496441	0.845025	0.6224	13.40390	0.4950
res5*res4	0.695361	1.956490	0.1253	18.77474	0.1737
res6*res1	0.629829	1.458389	0.2592	17.00538	0.2559
res6*res2	0.450516	0.702763	0.7381	12.16394	0.5931
res6*res3	0.386958	0.541036	0.8638	10.44786	0.7288
res6*res4	0.697343	1.974916	0.1221	18.82826	0.1716
res6*res5	0.560880	1.094812	0.4423	15.14376	0.3684

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 09

من خلال الجدول أعلاه كانت نتيجة قيمة احتمال CHI-sq هي 0.2771 وهي قيمة أكبر من حد المعنوية 0.05 ، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية ، وترفض الفرضية البديلة ، وبالتالي نقول أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس .

خامسا: تحليل النتائج :

من خلال هذه الدراسة اتضح ما يلي:

- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج والمتمثلة في : القروض المعروضة من الجهاز المصرفي وحجم الودائع أو المدخرات والانفتاح التجاري ونفقات الاستهلاك الحكومي وحجم المعروض النقدي من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ممثلا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج من جهة أخرى . وعلاقة سلبية أو عكسية بين متغير معدل نمو التراكم الخام من الأصول الثابتة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي وهو ما تفسره الإشارة السالبة لمعاملات المتغيرات المدروسة .
- تبين نتائج الدراسة معنوية النتائج وتعكس ذلك فعالية السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وعجلة التنمية خلال فترة الدراسة، فنسبة القروض والتوسع النقدي تسير بطريقة ناجعة لتحقيق الأهداف المرجوة .
- توضح نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 قدر بـ 58.36% ، أي أن المتغيرات المستقلة المحددة في النموذج تفسر 58.36% من اختلافات النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ، وهي نسبة مقبولة نوعا ما ، والذي يمكن تفسيره أيضا أن هناك متغيرات أخرى لم تأخذ في الاعتبار في نموذج الدراسة والتي تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر بإعتبارها دولة ريعية (نفطية) حيث يمكن إدراج حصيلة المداخيل البترولية ، وكذلك السياسة المالية إلى غير ذلك من المتغيرات والمحددات المرتبطة بالنمو الاقتصادي .

- من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج كمقياس للنمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة.
- من خلال معامل حد تصحيح الخطأ تبين أنه إذا انحرفت قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، فإن مقدار التغير في معدل نمو نصيب الفرد يقدر بـ (-0.1066) .
- هناك أثر موجب لكل من القروض المصرفية والودائع المصرفية على النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير غير أن تأثيرها في المدى الطويل كان أكبر مما هو عليه في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وغالبية الدراسات السابقة مثل دراسة (Orji Anthony, 2012, pp. 357-372) والتي توصلت إلى أن مجموع المدخرات الخاصة تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني أن زيادة الادخار سيعزز النمو الاقتصادي النيجري، كما أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي . فزيادة القروض بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الجزائر بـ 4.54 % ، كما أن للتضخم أثر سلبي و غير معنوي على النمو الاقتصادي فزيادة نسبة التضخم بـ 1 % تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الجزائر بـ 47.47 % وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

الخلاصة :

لقد تعددت آراء الاقتصاديين حول أثر الأنشطة الرئيسية للقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث تشير كثير من الدراسات النظرية و التطبيقية للدور الفعال والايجابي لأنشطة الوساطة المصرفية على تحسين معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد ، لذلك حاولت هذه الدراسة معرفة مدى تأثير أنشطة البنوك والمتمثلة في الودائع والقروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 . و أظهرت نتائج الدراسة تأثير ايجابي لكل من القروض و الودائع المصرفية وكذلك نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع $m2$ على النمو الاقتصادي الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . و بالتالي يتم تأييد فرضية العرض - القائد التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح الائتمان وجميع الودائع تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. و لعل أهم استنتاجات الدراسة ما يلي :

- ✓ فاعلية الودائع والقروض المصرفية الممنوحة في دفع النمو الاقتصادي و هذا يعكس الديناميكية المالية للبنوك .
 - ✓ الكفاءة في تخصيص الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية .
 - ✓ تحفيز الادخار عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على الحسابات المصرفية و الفوائد المترتبة على الودائع .
 - ✓ تنوع المنتجات و الخدمات المالية من خلال تبنيها لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية .
- و من أهم التوصيات ما يلي :
- ✓ العمل على تعزيز مبدأ الشفافية و الإفصاح المالي في نشر البيانات و المعلومات .
 - ✓ تعزيز الشمول المالي عن طريق استحداث خدمات و منتجات مالية تتماشى و مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب اكبر عدد من المودعين و بالتالي تسهيل الحصول على السيولة و ما ينجر عنه في زيادة منح القروض .

✓ التركيز على الدور الحيوي والمالي للجهاز البنكي بكل عناصره ووظائفه ، فالإقتصار على البنوك العمومية فقط ، وتنحصر وظيفتها في إدخال وإخراج السيولة فقط قد يكون مثبط للنمو الاقتصادي .

✓ ضرورة الاستقرار في التشريع البنكي ، حفاظا على استقرار نشاطه ، وتقديم تحفيزات للاستخدام الأمثل للودائع المجمعة ، وتدعيم القطاع الخاص لتشجيع المنافسة .

قائمة المراجع باللغة العربية

1. عنتر بوتيارة.(2012) تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي دراسة حالة الجزائر 1990-2013. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. مكان غير معروف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة المسيلة . صفحة 82.
2. زهير عماري.(2015) أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2015، المجلد 14، صفحة 118.

References in english

3. Marshal, I; Solomon, I.D; Onyekachi, O;. (2015). Bank domestic credits and economic growth nexus in Nigeria (1980-2013). *International Journal of Finance and Accounting*, Vol. 4, 5, pp. 236-244.
4. Cecchetti, S; Schoenholtz, k;(2011). *Money, Banking and Financial Markets*. 3rd. McGraw-Hill : s.n.,.
5. Akujuobi, A.B.C; Nwezeaku, N.C; (2015). Bank lending activities and economic Ademu development in Nigeria: An empirical investigation. *International Proceedings of Economics Development and Research*, 85, pp. 57-67.
6. Adewole, J.A, et al. (2018) Deposit money bank credit and economic growth in Nigeria (2006-2015). *IJARIE*, Vol. 4, 3, pp. 1711-1720.
7. Oluitan, R.O. (2012) Bank credit and economic growth: Evidence from Nigeria. *International Business and Management*, Vol. 5, 2, pp. 102-110.
8. Iwedi, Marshal et Onuegbu, Onyekachi. (2014) Credit Risk and Performance of Selected Deposit Money Banks in Nigeria: An Empirical Investigation. *European Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 31, 1, pp. 1684-1694.
9. Veton, Zeqiraj, et al. (2019) Banking sector performance and economic growth: evidence from Southeast European countries. *POST-COMMUNIST ECONOMIES*, pp. 1-19.
10. Rudra, P. Pradhan, et al. (2014) Banking sector development and economic growth in ARF countries:the role of stock markets. *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies*, pp. 1-24.
11. Muhamad, Abduh et Mohd Azmi, Omar. (2012) Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 05, 01, pp. 35-47.
12. Shittu, A. (2012) Financial intermediation and economic growth in Nigeria. *British Journal of Arts and Social Sciences*, Vol. 4, 2, pp. 2046-9578.
13. Nwaeze, o, Michael, o et wabekee, c. (2014) financial Intermediation and Economic Growth in Nigeria. *The Marcotheme Rev.*, Vol. 3, 6, pp. 89-101.
14. Rajeev, Dehejia et Adriana, Lleras-Muney. WHY DOES FINANCIAL DEVELOPMENT MATTER?THE UNITED STATES FROM 1900 TO 1940. *National Bureau of Economic Research, Working Paper*. March 2003, 9511. <http://www.nber.org/papers/w9551>.
15. Schumpeter, J.A. (1952)*The Theory of Economic Development*. Cambridge : Harvard University Press.,.
16. Gurley, J. G et Shaw, E. S. (1967)Financial Structure and Economic Development. *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 15, 3, pp. 257-268. doi:10.1086/450226.

17. **Goldsmith, R. W.** (1969) *Financial structure and development*. s.l. : New Haven: Yale University Press,.
18. **Jayaratne, J et Strahan, P. E.** (1996) The Finance-Growth Nexus: Evidence from Bank Branch Deregulation. *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 111, 3, pp. 639-670. doi:10.2307/2946668.
19. **McKinnon, R.** (1973) *Money and Capital in Economic Development*. Washington : The Brookings Institute,.
20. **Gurley, J et Shaw, E.** (1967) Financial Structure and Economic Development. *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 15, 3, pp. 257-268.
21. **Demetriades, O. P et Hussein, A. K.** (1996) Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series evidence from 16 countries. *Journal of Development Economics*, Vol. 51, 2, pp. 387-411.
22. **Bayoumi, T et Melander, O.** (2008) *Credit Matters: Empirical Evidence on US Macro-Financial Linkages*, IMF Working Paper.
23. **King, R.G et Levine, R.** (1993) Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right. *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 108, pp. 717-738.
24. **Gurley, J; Shaw, E.** (1967). Financial Structure and Economic Development. *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 15, 3, pp. 257-268.
25. **Goldsmith, R. W.** s.l. :(1969), *Financial Structure and Development*. New Haven, Ct, Yale University Press.
26. **Oluitan, Roseline Oluwatoyin.** (2012) Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria. *International Business and Management*. 30 November 2012, Vol. 5, 2.
27. **Demetriades, O. P; Hussein, A. K.** (1996) Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series evidence from 16 countries. *Journal of Development Economics*, Vol. 51, 2, pp. 387-411.
28. **Odedokun, M. O.** (1998). *Financial intermediation and economic growth in developing countries*. s.l. : University of Swaziland,
29. **Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman, Abdelraheem Osman.** (2014): The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration. *American International Journal of Social Science*. November 2014, Vol. 03, 06, pp. 109-117.
30. **Ananzeh, Izz Eddien N.** (2016). Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan. *International Journal of Financial Research*. URL: <http://dx.doi.org/10.5430/ijfr.v7n2p53>, , Vol. 07, 02, pp. 53-63.
31. **Abusharbeh, Mohammed T.**(2017) .The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy. *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)*, Vol. 06, 02, pp. 2306-2316.
32. **Ehimare, A.** (2012). The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria. *Economy Transdisciplinarity Cognition*, Vol. 15, 1, pp. 103-111.
33. **Aurangzeb.**(2012). Contributions of Banking Sector in Economic Growth: A Case of Pakistan . *Economics and Finance Review*, Vol. 2, 6, pp. 45-54.
34. **Orji Anthony, Orji Anthony.** (2012). Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth. *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 02, 03, pp. 357-372.

الملاحق:

Vector Error Correction Estimates

Vector Error Correction Estimates Date: 07/21/20 Time: 10:15 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []							
Cointegrating Eq:	CointEq1						
PIBP(-1)	1.000000						
INF(-1)	-0.474703 (0.01152) [-41.2132]						
DEP(-1)	0.167808 (0.00869) [19.3134]						
CRD(-1)	0.045407 (0.00615) [7.38036]						
OUV(-1)	0.361087 (0.01260) [28.6591]						
C_GOV(-1)	0.510974 (0.03203) [15.9535]						
M2(-1)	0.245826 (0.01491) [16.4818]						
ABFF(-1)	-0.931030 (0.01794) [-51.8941]						
C	-22.69017						
Error Correction:	D(PIBP)	D(INF)	D(DEP)	D(CRD)	D(OUV)	D(C_GOV)	D(M2)
CointEq1	-0.106626 (0.10585) [-1.00729]	0.656976 (0.59176) [1.11021]	-1.069047 (0.96795) [-1.10444]	-0.633276 (1.27495) [-0.49670]	0.318061 (0.24076) [1.32110]	-0.211643 (0.24281) [-0.87164]	-0.999092 (0.56271) [-1.77549]
D(PIBP(-1))	-0.713565 (0.20241) [-3.52531]	-1.347292 (1.13155) [-1.19066]	-0.769752 (1.85090) [-0.41588]	-8.340934 (2.43794) [-3.42131]	-0.782007 (0.46037) [-1.69866]	-0.020729 (0.46429) [-0.04465]	-0.263947 (1.07601) [-0.24530]
D(INF(-1))	-0.022903 (0.04843) [-0.47292]	0.011009 (0.27074) [0.04066]	-0.605483 (0.44285) [-1.36725]	1.005219 (0.58330) [1.72333]	0.148966 (0.11015) [1.35242]	0.064462 (0.11109) [0.58029]	0.076613 (0.25745) [0.29759]
D(DEP(-1))	0.005617 (0.03441) [0.16325]	-0.054876 (0.19235) [-0.28529]	-0.094905 (0.31464) [-0.30164]	0.372094 (0.41443) [0.89785]	-0.045115 (0.07826) [-0.57649]	0.025242 (0.07893) [0.31982]	0.198940 (0.18291) [1.08763]
D(CRD(-1))	0.037551 (0.01938) [1.93712]	0.288195 (0.10837) [2.65943]	-0.182445 (0.17726) [-1.02926]	0.051738 (0.23348) [0.22160]	0.110116 (0.04409) [2.49758]	-0.019006 (0.04446) [-0.42743]	-0.180556 (0.10305) [-1.75215]
D(OUV(-1))	-0.037015	-1.107733	1.209249	-1.599877	-0.080290	0.071232	1.010962

Vector Error Correction Estimates

	(0.12583) [-0.29418]	(0.70341) [-1.57481]	(1.14058) [1.05099]	(1.51552) [-1.05555]	(0.28614) [-0.28066]	(0.28862) [0.24680]	(0.06888) [1.51142]
D(C_GOV(-1))	0.084183 (0.10381) [0.81861]	-1.789385 (0.57475) [-3.11282]	-0.130508 (0.94013) [-0.14206]	-1.100347 (1.23832) [-0.88859]	-0.564005 (0.23383) [-2.41188]	-0.341736 (0.23583) [-1.44808]	-0.064928 (0.54854) [-0.11883]
D(M2(-1))	-0.012389 (0.03645) [-0.31328]	-0.452312 (0.22053) [-2.05099]	0.171703 (0.36073) [0.47099]	-0.369834 (0.47514) [-0.81162]	-0.058189 (0.08972) [-0.65255]	0.147949 (0.09049) [1.63091]	-0.222799 (0.20971) [-1.06262]
D(ABFF(-1))	-0.006799 (0.06861) [-0.08344]	0.096705 (0.38859) [0.24888]	-0.933357 (0.63657) [-1.46553]	1.183103 (0.83718) [1.41324]	0.142001 (0.15808) [0.89826]	0.049668 (0.19843) [0.31153]	-0.247210 (0.38949) [-0.63508]
C	0.138380 (0.35099) [0.39426]	-1.171428 (1.98215) [-0.59701]	-1.433634 (3.20953) [-0.44668]	0.825943 (4.22747) [0.19530]	0.458841 (0.79829) [0.57478]	-0.313567 (0.80510) [-0.38948]	-0.081576 (1.88584) [-0.36529]
R-squared	0.583688	0.628743	0.450257	0.650598	0.422280	0.456373	0.685781
Adj. R-squared	0.363254	0.432195	0.158216	0.465621	0.116428	0.168670	0.488842
Sum sq. resids	53.77921	1680.695	4486.823	7801.628	278.1949	282.9625	1519.751
S.E. equation	1.778815	9.943080	18.26404	21.42240	4.045294	4.079798	9.455065
F-statistic	2.648058	3.198930	1.547059	3.517179	1.380958	1.585715	3.762765
Log likelihood	-47.61347	-94.08154	-107.3677	-114.8957	-48.79989	-70.02919	-92.72262
Akaike AIC	4.267684	7.709744	8.892967	9.244889	5.911103	5.928088	7.609083
Schwarz BC	4.747604	8.189683	9.173847	9.724808	6.391042	6.408028	8.089022
Mean dependent	0.122222	-1.580960	-0.567881	-0.724811	0.277126	-0.351852	-0.350945
S.D. dependent	2.228942	13.19834	17.75725	29.30512	4.303572	4.474388	13.22465
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.08E+10						5.15E+08
Determinant resid covariance							-577.2886
Log likelihood							48.28063
Akaike information criterion							53.50410
Schwarz criterion							

D(ABFF)
0.981828 (0.42644) [2.30238]
-2.661208 (0.81543) [-3.26357]
0.040780 (0.19510) [0.20902]
-0.050576 (0.13862) [-0.36487]
-0.034257 (0.07809) [-0.43867]
1.115800 (0.50690) [2.20124]
-0.231627 (0.41418) [-0.55924]
0.068321 (0.15892) [0.42990]
0.142805 (0.28001) [0.51000]
0.033567 (1.41398) [0.02374]
0.694996 0.533523 872.7961 7.165260 4.304102 -85.23552 7.054483 7.534422 0.341162 10.49100